

Distr.: General
2 November 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

- الرئيس: السيد دانون (إسرائيل)
- ثم: السيد كاتوتا (نائب الرئيس) (زامبيا)
- ثم: السيد دانون (الرئيس) (إسرائيل)

المحتويات

بيان للمستشار القانوني

البند ٧٦ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين (تابع)

البند ١٦٦ من جدول الأعمال: منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

البند ١٦٧ من جدول الأعمال: منح الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

البند ١٦٨ من جدول الأعمال: منح مجتمع الديمقراطيات مركز المراقب لدى الجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



- البند ١٦٩ من جدول الأعمال: منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب لدى الجمعية العامة
- البند ١٧٠ من جدول الأعمال: منح مؤتمر وزراء العدل في البلدان الإيبيرية - الأمريكية مركز المراقب في الجمعية العامة
- البند ١٧١ من جدول الأعمال: منح المنظمة الدولية للشباب في البلدان الإيبيرية - الأمريكية مركز المراقب في الجمعية العامة
- البند ١٧٢ من جدول الأعمال: منح منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ مركز المراقب في الجمعية العامة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

بيان للمستشار القانوني

ودعت الجمعية العامة في قرارها ١٠٤/٦٨ للجنة السادسة إلى أن تقوم، خلال دورتها الحالية، بمواصلة البحث في مسألة وضع اتفاقية بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً أو اتخاذ إجراء مناسب آخر استناداً إلى المواد، بهدف اتخاذ قرار في هذا الشأن. وفيما يتعلق بالعديد من البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال اللجنة السادسة التي أيدتها أعمال لجنة القانون الدولي، يمكن أن يؤثر اتخاذ اللجنة للمزيد من الإجراءات خلال الدورة الحالية، بما في ذلك تقديم التوصيات بشأن الشكل النهائي لمشروع المواد ومشاريع المبادئ، تأثيراً كبيراً في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

٤ - وأعرب عن الأمل، فيما يتعلق ببنود مثل المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات ونطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه، في أن يشكل عمل اللجنة حافزاً لإحراز التقدم على الرغم من الاختلافات القائمة. وعبر عن اقتناعه بأن اللجنة السادسة قادرة، رغم التحديات التي اعترضت المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، على أن تستجمع العزم من أجل إنجاز المهمة. وأضاف أن الإرهاب يظل أحد أخطر التهديدات التي تواجه صون السلم والأمن الدوليين، على نحو ما يتبين، مع الأسف، من أحداث السنة الماضية.

٥ - وفي الختام، قال إن مكتب الشؤون القانونية سيوفر للجنة كل الدعم اللازم بالنظر إلى ما يطرح جدول أعمالها من تحديات. وقال إنه يتطلع إلى العمل مع اللجنة في سبيل النهوض بالقانون الدولي باعتباره الأساس الذي يقوم عليه مجتمع دولي ينعم بالسلم والأمن والرخاء.

١ - السيد دي سيريا سواريس (وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني): تكلم بالنيابة عن الأمين العام، فقال إنه يأمل أن يواصل جميع المشاركين في أعمال اللجنة السادسة أشغال الدورة وأن يختتموها بنجاح. ورغم أن المشاركين يمثلون بلدانهم بما لها من تقاليد قانونية متنوعة وغنية، فإنهم يتكلمون جميعاً لغة القانون الدولي المشتركة، ويشكلون أسرة من الأخصائيين القانونيين الدوليين الذين يعملون بلا كلل من أجل بلوغ هدف استتباب السلام من خلال القانون.

٢ - وأضاف أن اللجنة السادسة عملت، منذ أن بدأت أعمالها قبل سبعين سنة، على تطوير القانون الدولي تدريجياً وعلى تدوينه في مجالات مختلفة. فقد واكبت مناقشاتها خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي تطورات إرساء قانون دولي حقيقي للتنمية، بحيث توجت بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي أريد لها أن تجسد تقاطعاً جلياً بين القانون والتنمية. وفي عام ٢٠٠٦، كشفت اللجنة السادسة، بإدراج موضوع "سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني"، عن رؤيتها لسيادة القانون بصفقتها أساساً لا غنى عنه لتهيئة عالم أكثر سلماً وازدهاراً وعدلاً.

٣ - وأضاف أنه في حين توشك الفترة الخمسية الحالية للجنة القانون الدولي على الانتهاء، يجدر الإشادة بما لما تبديه من تفان في العمل ولمساهماتها التي لا غنى عنها في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. فالمواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، التي أوصت لجنة القانون الدولي بأن تنظر فيها الحكومات أول الأمر في عام ٢٠٠١، أصبحت أداة أساسية تستخدمها المحاكم والهيئات القضائية الدولية في التسوية السلمية للمنازعات الدولية.

قانوني بشأن إنفاذ اتفاقات التسوية المنبثقة عن الوساطة التجارية الدولية رسالة مفيدة موجهة إلى الأوساط التجارية بشأن أهمية التوفيق أو الوساطة في تسوية المنازعات التجارية عبر الحدود. وفي مجال التجارة الإلكترونية، تواصل كندا دعم الأعمال ذات التطبيقات العملية التي تنسحب على المشاكل الحقيقية التي تواجه المصالح التجارية، ولا سيما ما يتعلق بخدمات الحوسبة السحابية.

٨ - السيدة كالب (النمسا): قالت إن اللجنة وضعت في عام ٢٠١٦ قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة في صيغته النهائية واعتمده، وهو قانون كان نتاج مداوات أجريت على النحو الواجب مع أصحاب المصلحة. واعتمدت أيضا صيغة منقحة للملاحظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم ووضعت الملاحظات التقنية للأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في صيغتها النهائية واعتمدها. وقالت إن وفدها يثني على اللجنة لما أحرزته من تقدم في تلك المجالات وغيرها، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والتحكيم والتوفيق، والتجارة الإلكترونية، وقانون الإعسار.

٩ - وأضافت أن اللجنة تضطلع بدور هام في دعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أبرزت حلقة النقاش التي عقدت خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن دورها في تنفيذ المعاهدات الدولية مواطن قوتها على جملة مستويات منها تنفيذ المعاهدات ذات الصلة بتعزيز سيادة القانون في العلاقات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، تناولت حلقة النقاش التدابير العملية لتيسير سبل الاحتكام إلى القضاء في سياقات القانون التجاري، وأبرزت دور اللجنة في تيسير حل المنازعات في بيئة التجارة الإلكترونية.

البند ٧٦ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين (تابع) (A/71/17)

٦ - السيد هورنا (بيرو): قال إن معظم المنشآت التجارية في بيرو هي من فئة المؤسسات الصغيرة، لذلك فإن حكومته ترحب بالاهتمام الذي يوليه الفريق العامل الأول (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر) إلى المسائل القانونية المحيطة بإنشاء كيانات تجارية مبسطة. وأضاف أن الفريقين العاملين الثالث (تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر) والسادس (المصالح الضمانية) أحرزا تقدما كبيرا في مشروعيهما: إعداد وثيقة وصفية غير ملزمة تتضمن عناصر عملية لتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، وإعداد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. وفيما يتعلق بجهود الفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) في إعداد قانون نموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، أشار إلى أن بيرو على استعداد لإتاحة ما لها من خبرة في هذا المجال. وبالنظر إلى الزيادة التي طرأت مؤخرا في الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية في بيرو، فإن حكومة بلده تعتبر أن إنشاء فريق عامل جديد بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يكتسي أهمية خاصة.

٧ - السيدة وهاب (كندا): قالت إن حكومة بلدها ترحب بإكمال اللجنة لعملها بشأن المعاملات المضمونة وتنظيم إجراءات التحكيم، ولاحظت مع التقدير التقدم المحرز بشأن قانون الإعسار. وأشارت فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام المتعلقة بالإعسار إلى أنه ينبغي متابعة عمل مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بشأن إنفاذ الأحكام المدنية والتجارية عن كذب، لتجنب أي تضارب بين النصوص التي ستضعها الهيئتان. ويشكل التقدم المحرز نحو إعداد صك

المعايير الكفيلة بالحد من العقوبات القانونية التي تواجه المشاريع التجارية الصغيرة. وشارك بلده أيضا في أنشطة الفريق العامل الثاني، ويعترف بأن إنفاذ اتفاقات التسوية التجارية الدولية مسألة تثير قلق عدة دول أعضاء. غير أن الكثير من الأطراف لم تقتنع بعد بالحاجة إلى وضع صك في هذا الميدان. أما فيما يتعلق بالفريق العامل الرابع، فقال إن المملكة المتحدة تواصل دعم مسألة التحقق من الهوية الإلكترونية في المعاملات الرقمية على شبكة الإنترنت والتشدد في توثيقها دعما للتجارة الدولية. فالهوية الرقمية تظل مصدر قلق كبير على الصعيد الدولي. واعتماد معايير للتحقق من الهوية وتوثيقها وضمان التشغيل البيئي بين أنظمة الهوية الوطنية الإلكترونية أمر بالغ الأهمية في التجارة الدولية. وينبغي أن توفر أي نتائج يسفر عليها عمل الفريق العامل الرابع في هذا الصدد إطارا للتشغيل البيئي فيما يتعلق بالهوية الرقمية الدولية دون فرض نهج تقني محدد.

١٣ - وأضاف أن الفريق العامل الخامس (قانون الإعسار) أحرز تقدما ملموسا في تطوير أحكام القانون النموذجي فيما يتعلق بإعسار مجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات والاعتراف بالأحكام المتعلقة بالإعسار وإنفاذها، وأدخل المزيد من التحسينات على مشروع التوجيهات التشريعية بشأن التزامات مديري شركات مجموعات المؤسسات حينما توشك على الإعسار.

١٤ - وأعرب عن سرور المملكة المتحدة لمشاركتها في الدورة الختامية للفريق العامل السادس التي وضعت خلالها الصيغة النهائية للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. فهذا النص الهام يمكن أن يساعد الدول إلى حد كبير، ولا سيما الاقتصادات النامية، في إصلاح قوانينها المتعلقة بالمعاملات المضمونة، وبالتالي تحرير سبل الحصول على الائتمان بوفرة أكبر وتكلفة أقل.

١٠ - وأضافت أن وفد بلدها يقر بضرورة تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ التزاماتها الدولية على الصعيد الوطني من خلال تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات. وفي الختام، قالت إن النمسا تولي باستمرار أهمية قصوى لعمل الأونسيترال. وستواصل دعم اللجنة وأمانتها التي تتخذ من فيينا مقرا لها، بسبل منها تقديم المساهمات العادية في الصندوق الاستئماني للجنة من أجل مساعدة مندوبي البلدان النامية فيما يتعلق بالسفر.

١١ - السيد ساوادا (اليابان): قال إن اليابان تدرك أهمية الحد من العقوبات القانونية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر طوال دورة حياتها، ولا سيما في الاقتصادات النامية. وقال إن وفد بلده يأمل، إذ يعالج الفريق العامل الثاني (تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر) مواضيع شائكة تتصل بقابلية إنفاذ اتفاقات التسوية، في أن يواصل الفريق دراسة هذه المواضيع، ولا سيما ضرورة الموازنة مع التشريعات القائمة في فدادى الدول. وأعرب عن ثقته في أن وضع مذكرات الأونسيترال التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في صيغتها النهائية واعتمادها سيؤديان إلى تطوير تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر ومساعدة القائمين على إجراءات التسوية ذات الصلة والمنصات المعنية بها والأطراف المحايدة والأطراف في الإجراءات. وهنأ الأونسيترال على ما أحرزت من تقدم في عملها في مجال التجارة الإلكترونية وقانون الإعسار والمعاملات المضمونة. وفي الختام، أعرب عن تقدير حكومته للجنة لدورها في تعزيز الموازنة والتوحيد التدريجين للقانون التجاري الدولي. وأكد أن اليابان عضو في اللجنة منذ إنشائها، وستواصل المشاركة بنشاط في أعمالها.

١٢ - السيد ستيفن (المملكة المتحدة): قال إن بلده شارك في الفريق العامل الأول ويدعم أعماله الرامية إلى وضع

الثاني والسادس الثناء لاعتمادهما ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة على التوالي. وكفل تشكيل اللجنة وأسلوب عملها تمثيل مختلف المناطق الجغرافية والأنظمة الاقتصادية والقانونية الرئيسية. ولهيكل اللجنة الشامل للجميع دور في نجاح ما تبذله من جهود، إذ يمكن ذلك جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية، من التعلم من الممارسات المتبعة في مختلف الأنظمة القانونية في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تعزيز تنمية التجارة الدولية. وقد أتاح اعتماد النصوص التي أعدتها الأونسيترال الفرص أمام بلدان مثل السلفادور لتحديث ممارساتها في مجال التجارة الدولية وإنشاء إطار قانوني لزيادة المشاركة في أنشطة التجارة الدولية.

١٨ - السيدة تيشونغهام (تايلند): قالت إن الأونسيترال تؤدي دورا هاما في مساعدة البلدان النامية في تنقيح وإصلاح تشريعاتها الوطنية لكي تستجيب لمتطلبات التجارة الدولية الحديثة، لذا تود تايلند دعم عملها في المستقبل وتبادل أفضل الممارسات مع الأعضاء الآخرين في اللجنة. فإجازتها خلال السنة الماضية، بما في ذلك اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، وملحوظات الأونسيترال المنقحة عن تنظيم إجراءات التحكيم، والملاحظات التقنية للأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، اتسمت في آن واحد بحسن التوقيت وبأهمية حاسمة في تحديث أنظمة القانون التجاري الدولي. وأضافت أن تايلند ترحب على وجه الخصوص باعتماد الصك الأخير الذي يتضمن المبادئ التي اعتمدت في وضع إطارها التنظيمي في مجال تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر.

١٩ - وقالت إن بلدها يتعاون تعاوننا وثيقا مع مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في إذكاء الوعي

١٥ - السيدة بن أبراهام (إسرائيل): قالت إن بلدها، وهو عضو في الأونسيترال منذ عام ٢٠٠٤ جددت عضويته مؤخرا حتى عام ٢٠٢٢، يكن تقديرا كبيرا للجنة التي تسهم إسهاما قيما في تطوير القانون التجاري الدولي. ورحبت باعتماد الصيغة المحدثة للمحوظات الأونسيترال لعام ٢٠١٦ عن تنظيم إجراءات التحكيم، وأكدت من جديد التزام وفدها بما يقوم به حاليا الفريق العامل الثاني من عمل تأمل أن يؤدي إلى وضع اتفاقية بشأن إنفاذ اتفاقات التسوية التجارية الدولية المنبثقة عن إجراءات التوفيق. فصك من هذا القبيل من شأنه أن يتيح إجراء عمليات تسوية المنازعات بتكلفة أقل بكثير فيما يخص المعاملات العابرة للحدود، وأن يعزز استخدام إجراءات التوفيق بصفقتها آلية مفيدة بديلة لتسوية المنازعات على الصعيد العالمي.

١٦ - وقالت إن وفدها يرحب أيضا باعتماد مذكرات الأونسيترال التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر التي كانت نتاجا لمداورات مطولة وعسيرة ضمن الفريق العامل الثالث وجهود الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لوضع الصيغة النهائية لنص شامل ضمن الإطار الزمني المخصص لذلك. وتجسد هذه المذكرات نقطة انطلاق هامة لتسوية المنازعات العالمية فيما يتعلق بالمعاملات الكبيرة الحجم المنخفضة القيمة. غير أنه يجب الآن جعلها أكثر شيوعا حتى يتسنى للتجار والمشتريين، وللمستهلكين خصوصا، الاستفادة منها. ولهذا السبب، ينبغي للجمعية العامة وللدول أن تقرها رسميا، وينبغي تشجيع الأطراف من القطاع الخاص على الترويج لاستخدامها.

١٧ - السيد سيلاري لاندافيردي (السلفادور): قال إن كل فريق من أفرقة الأونسيترال العاملة أحرز تقدما ممتازا في ميدان عمله، بما أسهم إسهاما قيما في تدوين وتحديث القانون التجاري الدولي تدريجيا. ويستحق الفريقان العاملان

الدولي، كما أسهمت اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها (اتفاقية نيويورك) في تعزيز استخدام إجراءات التحكيم. وقالت إن وفد بلدها يرحب بانكباب الأونسيترال على إكمال وضع قانون نموذجي لتيسير استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وبعزمها العمل على مسألتَي إدارة الهوية والحوسبة السحابية، وكلها مواضيع هامة من قضايا الساعة.

٢٢ - وأضافت أن الأونسيترال تواصل، فيما يتعلق بمواضيع أخرى، بذل الجهود من أجل وضع صكوك قانونية لمساعدة الدول في تشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بدءاً بمسألة تبسيط تسجيلها وتأسيسها. وكما أشارت أمانة الأونسيترال، تعمل نسبة ٩٠ في المائة من هذه المؤسسات في البلدان النامية في القطاع غير الرسمي، على الرغم من الحاجة إلى وضع قانوني رسمي لإبرام العقود والحصول على الائتمان على نطاق أوسع. ويتواصل العمل أيضاً على مسائل الإعسار والاعتراف بالأحكام المتعلقة بالإعسار وإنفاذها. وتعتقد الولايات المتحدة أن جميع هذه المشاريع يمكن أن تسفر عن وضع صكوك تسهم إلى حد كبير في تطوير القانون التجاري الدولي. غير أنه من أجل تعزيز فعالية هذه الصكوك، تحتاج الأونسيترال إلى المشاركة على نطاق واسع في جميع أفرقتها العاملة بحيث تلي الصكوك المنبثقة عن أعمالها احتياجات البلدان من جميع المناطق والثقافات القانونية. وفي الختام، أشارت إلى أن الولايات المتحدة اتخذت خطوات صوب الانضمام إلى الاتفاقيات الثلاث التي تفاوضت بشأنها الأونسيترال: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن إحالة المستحقات في التجارة الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية.

بأنشطة اللجنة في تلك المنطقة. وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة، قالت إن وضع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وإدارة الهوية والحوسبة السحابية من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في نمو التجارة والاستثمار الدوليين وفي تعزيز سيادة القانون في العلاقات التجارية. وفي الختام، أشارت إلى أنه في ضوء الأشكال الجديدة للأنشطة التجارية الدولية واعتباراً لإدماج تكنولوجيا المعلومات في المعاملات التجارية، أضحت الآن عمل اللجنة في مجال تحديث ومواءمة القانون التجاري الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

٢٠ - السيدة بيرس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها ترحب باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة بعد سنوات من العمل. ويعتبر الافتقار لسبل الحصول على الائتمان العقبة الرئيسية الماثلة أمام نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وإصلاح المعاملات المضمونة هو أحد أهم الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومات لمساعدة المشاريع التجارية الصغيرة على الازدهار. وأعربت عن سرور الولايات المتحدة لأن مشروع الملاحظات التقنية للأونسيترال بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، الذي تعمل عليه منذ فترة طويلة، قد تكفل بالنجاح. فتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر لا غنى عنه في تعزيز سبل الوصول إلى العدالة وتعزيز التجارة العابرة للحدود. ويمكن أن تعود بفائدة كبيرة على المشاريع التجارية الصغيرة التي تفتقر إلى سبل انتصاف فعالة من حيث التكلفة لتسوية المنازعات.

٢١ - وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تتجسد قريباً الجهود التي تبذلها اللجنة حالياً فيما يتعلق بالاعتراف باتفاقيات التسوية التوفيقية وإنفاذها في اتفاقية يمكن أن تساعد في تعزيز استخدام إجراءات التوفيق على الصعيد

٢٥ - تولى رئاسة الجلسة السيد كاتوتا (زامبيا)، نائب الرئيس.

٢٦ - السيد سيفيا بورجا (إكوادور): قال إن تقدما كبيرا قد أحرز في تطوير القانون التجاري الدولي وتنسيقه، ولكن يلزم بذل جهود مشتركة من أجل المضي قدما في هذا المجال. وأعرب عن تأييد وفد بلده إدراج إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في الأعمال المقبلة للأونسيترال. ويعتبر هذا الإصلاح ضروريا بالنظر إلى تزايد الانتقادات الموجهة للنظام الدولي القائم بشأن التحكيم بين المستثمرين والدول فيما يتعلق بمسائل من قبيل عدم مساءلة المحكمين، وانعدام شفافية الإجراءات، وانعدام الاتساق في الاجتهاد القضائي. وأضاف قائلاً إن إكوادور ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى داخل الأونسيترال لإصلاح نظام التحكيم الدولي. ومن بين العناصر الأخرى التي يمكن مناقشتها في عملية الإصلاح إنشاء محكمة دائمة للاستثمار تحل محل الترتيبات المخصصة التي تتخذ حاليا لكل حالة وإنشاء آلية للطعن.

٢٧ - السيد راو (الهند): أثنى على اللجنة لإكمال واعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، فقال إنه إذا عملت الدول على مواءمة قوانينها الوطنية استنادا إلى هذا النص، فذلك سيزيد من توافر الائتمان المضمون عبر الحدود الوطنية ويساهم في تطوير التجارة الدولية. ورحب بالولاية المسندة إلى الفريق العامل السادس المتمثلة في تقديم مشروع الدليل الإرشادي لسن القانون النموذجي الذي سيشرح الدول على النظر في إدراج أحكام القانون النموذجي في قوانينها ذات الصلة بالمعاملات المضمونة. وأضاف قائلاً إن مذكرات الأونسيترال التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر تمثل صكاً هاما آخر يهدف إلى تبسيط وتسريع تسوية المنازعات

٢٣ - السيد يانغ جايهو (جمهورية كوريا): قال إنه من المتوقع أن يؤدي قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة دورا هاما في زيادة توافر الائتمان المضمون عبر الحدود الوطنية، مما ييسر تطوير التجارة الدولية. وسيوفر أيضا توجيهها شاملا للدول التي تنظر في تحديث تشريعاتها المتعلقة بالمعاملات المضمونة. وينبغي أن يكمل الفريق العامل السادس مشروع الدليل الإرشادي لسن هذا القانون النموذجي من أجل اعتماده في عام ٢٠١٧؛ فمن شأنه أن يسهل فهم الدول لكل حكم على نحو أفضل عندما تنظر في تنفيذه. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتماد ملحوظات الأونسيترال لعام ٢٠١٦ عن تنظيم إجراءات التحكيم وملاحظات الأونسيترال التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، وأعرب أيضا عن ثناء وفد بلده على اللجنة لما أحرزته من تقدم في ميادين من قبيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والتحكيم والتوفيق، والتجارة الإلكترونية، وقانون الإعسار.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن ثمة حاجة شديدة إلى زيادة وعي مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة والجمهور بأهمية دور الأونسيترال. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمختلف أنشطة مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التي جرى الاضطلاع بها بهدف توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية لدول المنطقة ودعم مبادرات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من أجل تعزيز التجارة الدولية والتنمية. وتابع قائلاً إن حكومة بلده ستواصل دعم تشغيل هذا المركز الإقليمي وستوفر خدمات خبير قانوني للتعاون والمساعدة التقنيين. وختم قائلاً إن الاقتصاد المعولم والمتربط يدعو أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ وإقامة تعاون متزايد داخل المجتمع الدولي، وهي المساعي التي يمكن للأونسيترال وينبغي لها أن تؤدي فيها دورا قياديا.

٣٠ - السيد فارانكوف (بيلاروس): قال إن الصيغة المنقحة من ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم تعكس الاتجاهات الجديدة في ممارسات التحكيم، وتتضمن توصيات عملية ستكون مفيدة ليس للمؤسسات التحكيم فحسب، بل أيضا للمشاركين في التحكيم. والملحوظات المنقحة تكتسي أهمية كبيرة فيما يخص المؤسسات التجارية أيضا، لأنها تعتمد النهج العام في تنظيم تحكيم أكثر شفافية ووضوحا.

٣١ - وأضاف قائلا إن بيلاروس ترحب بإكمال العمل على مشروع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. ويوفر تنسيق نُهج تنظيم تلك المعاملات مزايا من قبيل زيادة توافر الائتمانات وتخفيض تدفقات الوثائق وتكاليف المعاملات. وأعرب عن سرور وفد بلده لكون القانون النموذجي يعكس أفضل الممارسات لدى دول ذات نظم مالية مختلفة ويمكن استخدامه بنجاح في بيلاروس من أجل تحسين التشريعات الوطنية. والآن بعد أن تم اعتماد القانون النموذجي، ينبغي أن تشمل أولويات الفريق العامل السادس إكمال مشروع الدليل الإرشادي لسن القانون النموذجي.

٣٢ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتماد الملاحظات التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، استجابة للزيادة الهائلة في المعاملات التجارية الشبكية عبر الحدود. وتشمل تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر مجموعة واسعة من النُهج، إضافة إلى عمليات مختلطة تضم عناصر شبكية وخارج الشبكة. ويمكن أن توفر بديلا بسيطا وفعالا من حيث التكلفة للنُهج التقليدية في تسوية المنازعات وأن تتيح فرصا كبيرة للمشتريين والبائعين الذين يدخلون في معاملات تجارية عبر الحدود، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية، للوصول إلى خدمات تسوية المنازعات.

بالاتصال الحاسوبي المباشر وإضفاء المرونة عليها دون الحاجة إلى حضور الأطراف شخصا، إلى جانب ضمان التראה والاستقلالية ومراعاة الأصول القانونية والحياد. وتتجلى الوثيقة الهامة الثالثة التي اعتمدها اللجنة في عام ٢٠١٦ في ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم، التي يراد بها أن تستخدم سواء كانت عملية التحكيم تديرها هيئة تحكيم أم لا.

٢٨ - وتابع قائلا إن الهند ترحب بكون اللجنة أدرجت في جدول أعمالها ثلاثة مواضيع للنظر فيها في المستقبل: الإجراءات المتزامنة، ووضع مدونة سلوك أو أخلاقيات المحكمين، وإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وبالنسبة للموضوع الأخير، أشار إلى أن دعوات الإصلاح جاءت ردا على انعدام الاتساق والشفافية في إجراءات التحكيم، والادعاءات بعدم الحياد والمساءلة، وإدراك تولي نفس الأشخاص مهمتي المحكم والمحامي في آن واحد. ومضى قائلا إن الهند ترحب بتمديد المشروع التجريبي الذي تؤدي فيه أمانة الأونسيترال دور جهة الإيداع المعنية بالشفافية حتى نهاية عام ٢٠١٧.

٢٩ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى أهمية التعاون مع البلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية لها فيما يتعلق بتكييف النصوص التي اعتمدها اللجنة واستخدامها على الصعيد الوطني، يشجع وفد بلده الأمانة على مواصلة تقديم تلك المساعدة على أوسع نطاق ممكن وتحسين تواصلها، لا سيما مع البلدان النامية. وختم قائلا إن الهند ستستضيف مؤتمر الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الذي يتمثل أحد أهدافه في زيادة الوعي بقدرة اللجنة على دعم التجارة عبر الحدود. وسيجمع هذا المؤتمر المحامين والعلماء من مختلف المناطق والنظم القانونية لمناقشة دور الأونسيترال في تعزيز القانون التجاري الدولي.

٣٣ - وتابع قائلاً إن قاعدة بيانات السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت) تمثل أداة فعالة وسهلة الاستخدام لتبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات. ففي السنة الماضية، بعث المراسل الوطني لبيلاروس معلومات عن ١٠ قضايا لإدراجها في قاعدة البيانات، بعد أن نظرت فيها محكمة التحكيم الدولية في غرفة التجارة والصناعة في بيلاروس في سياق بروتوكول ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٠ الملحق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمنح الأونسيترال مركز المراقب لمحكمة التحكيم الدولية في غرفة التجارة والصناعة لبيلاروس، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحسن التمثيل الجغرافي العادل داخل الأونسيترال ويعزز مساهمات الخبراء في عمل الفريق العامل الثاني (بالتحكيم والتوفيق).

٣٤ - وفيما يتعلق بأعمال اللجنة مستقبلاً، قال إن وفد بلده يؤيد تماماً قرار النظر في مواضيع الإجراءات المتزامنة، ومدونة أخلاق أو سلوك المحكمين، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي الإشارة إلى أن الدور المهم للأونسيترال في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يتيسر بفضل طابعها الاستباقي واللاسياسي، وذلك مثل يمكن أن تتخذي به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

٣٧ - استأنف السيد دانون (إسرائيل) رئاسة الجلسة.

٣٨ - السيد مونثي (الكاميرون): قال إن وفد بلده يرحب باعتماد الأونسيترال في دورتها التاسعة والأربعين ثلاثة صكوك جديدة لمواءمة القانون التجاري الدولي وتحديثه. ويهدف قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة إلى تيسير الوصول إلى الائتمان والحد من التكاليف المتصلة به لصالح جهات منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة في البلدان النامية. وتسعى الملاحظات التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر إلى مواءمة الممارسة المتزايدة في أحد مجالات اهتمام المهنيين والمستهلكين على السواء. وتهدف النسخة المنقحة من ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم إلى تعزيز أفضل الممارسات في التحكيم، بما في ذلك في الحالات التي يشارك فيها أخصائيو يفتقرون إلى المؤهلات القانونية.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن اللجنة اعتمدت، في آخر دورة لها، مشروع المذكرة التوجيهية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة

٣٥ - السيد ميدينا ميخياس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن نظام كلاوت يوفر واجهة سهلة الاستخدام للبحث الدقيق والسريع عن المعلومات بشأن أحكام المحاكم وقرارات التحكيم المتصلة بنصوص الأونسيترال. وفي السنوات الثلاثين الماضية، نما عدد معاهدات حماية الاستثمارات الأجنبية نمواً هائلاً حمل معه عواقب خطيرة بالنسبة للعديد من الدول. فقد استخدم المستثمرون الأجانب تلك المعاهدات لفرض مطالب هائلة أو التهديد بها. وزادت حدة المشكلة بسبب الاتجاه الجديد نحو فرض تعويضات ضخمة يمكن أن تتسبب بسهولة في إفلاس الدول الصغيرة.

يخصص تحديدا لهذا الغرض، كما هو الحال في الوقت الحاضر. وأعربت عن شكرها للأمانة العامة على تنظيم مناقشة جميع طلبات الحصول على مركز المراقب في الجلسة الحالية على نحو ما اقترحه وفد بلدها لسنوات. وكررت الدعوة إلى جميع المنظمات التي تقدم طلبات الحصول على مركز المراقب لاستيفاء المعايير المبينة في المقرر ذي الصلة.

البند ١٦٦ من جدول الأعمال: منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/C.6/71/L.2؛ A/66/141)

مشروع القرار *A/C.6/71/L.2*: منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

٤٢ - الرئيس: أشار إلى أن الجمعية العامة قررت، في دوراتها من السادسة والستين إلى السبعين، إرجاء البت في طلب منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة إلى دوراتها التالية (مقررات الجمعية العامة ٥٢٧/٦٦ و ٥٢٥/٦٧ و ٥٢٨/٦٨ و ٥٢٧/٦٩ و ٥٢٣/٧٠). وأضاف أنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فإنه سيعتبر أن اللجنة تود أن توصي الجمعية العامة بأن ترجئ البت في الطلب ذي الصلة إلى دورتها الثانية والسبعين.

٤٣ - تقرر ذلك.

البند ١٦٧ من جدول الأعمال: منح الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/C.6/71/L.9؛ A/70/141)

مشروع القرار *A/C.6/71/L.9*: منح الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

٤٤ - الرئيس: أشار إلى أن الجمعية العامة قررت، في دورتها السبعين، إرجاء البت في طلب منح الاتحاد

للدول، بناء على طلبها، لتنفيذ إصلاحات سليمة للقانون التجاري. ولاحظت اللجنة البرنامج الموسع للمساعدة التقنية الذي تطبقه الأمانة بهدف تنفيذ توصيات اللجنة بشأن السياسة التشريعية، من خلال الإصلاحات القانونية. وتابع قائلاً إن بلده نظم في الآونة الأخيرة مناسبة جانبية تهدف إلى تسليط الضوء على ما يجري القيام به في منطقة أفريقيا بشأن مواءمة القانون التجاري الدولي من خلال تعزيز الهياكل الأساسية القانونية. فالسمات المحددة للبلدان الأفريقية والجهود التي تبذلها في الآونة الأخيرة في عدة مجالات من القانون التجاري تستحق إطلاع البلدان الأخرى عليها. وأعرب عن أمله في إنشاء هيكل في منطقة أفريقيا، على غرار منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يهدف إلى تعزيز التعاون بين الأونسيترال والبلدان الأفريقية.

٤٠ - السيد **دوانجني** (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي): شكر الوفود على تعليقاتها المشجعة وشدد على التزام الأونسيترال وأمانتها بمواصلة العمل من أجل تطوير التجارة الدولية.

بيانات عامة بشأن طلبات الحصول على مركز المراقب

٤١ - السيدة **ديغيز لا أو** (كوبا): قالت إنه يجب تطبيق المعايير المحددة في مقرر الجمعية العامة ٤٢٦/٤٩ تطبيقاً صارماً فيما يتعلق بمنح مركز المراقب في الجمعية العامة. ويجب ألا يمنح هذا المركز إلا للمنظمات الحكومية الدولية التي تشمل أنشطتها المسائل التي تهم الجمعية العامة. فهذا الموضوع ليس مجرد إجراء شكلي، ويجب تنفيذ الإجراءات اللازمة لتحليل كل طلب يرمي إلى الحصول على هذا المركز. ومن المستحيل اتخاذ قرار بشأن منح منظمة ما هذا المركز ما لم تتوفر نسخة من صكوكها التأسيسية ومعلومات عن أهدافها والعضوية فيها. وأضافت أنه ينبغي أن تجري مناقشة هذه المسائل وتطبيق المقررات ذات الصلة في اجتماع

بالنسبة للجمعية العامة، وينبغي سحب هذا البند نهائيًا من جدول أعمال اللجنة السادسة.

٤٩ - السيدة أرغوييو غونزاليس (نيكاراغوا): قالت إن وفد بلدها ينضم إلى توافق الآراء على إرجاء البت في الطلبات حتى الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ولكنه يود الإشارة إلى عدم إمكانية منح مركز المراقب في غياب استيفاء المعايير المنصوص عليها في مقرر الجمعية العامة ٤٩/٤٢٦. فالمنظمة المعنية لم تقدم وثيقتها التأسيسية، التي بدونها يستحيل تحديد أو تأكيد صفتها الحكومية الدولية. ولا ينبغي منح مركز المراقب إلا للمنظمات الحكومية الدولية التي تشمل أنشطتها المسائل التي تهم الجمعية العامة. وسيكون منح الجمعية العامة هذا المركز لمنظمة تضم من بين أعضائها منظمات شبابية والمجتمع المدني والقطاع الخاص سابقة سيئة، لأنها لا تشكل بناء على ذلك منظمة حكومية دولية.

٥٠ - السيد رمعون (الجزائر): قال إنه يتفق على أن المنظمة لم تستوف المعايير المحددة في مقرر الجمعية العامة ٤٩/٤٢٦. ومن غير المرجح أن يتغير هذا الوضع في المستقبل، وبناء عليه فسيكون من الصعب قبول طلبها بالحصول على مركز المراقب.

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/C.6/71/L.4/A/70/194)

مشروع القرار A/C.6/71/L.4: منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

٥١ - الرئيس: أشار إلى أن الجمعية العامة قررت، في دورتها السبعين، أن ترجى، إلى الدورة الحالية، البت في طلب منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب لدى الجمعية العامة (مقرر الجمعية العامة ٧٠/٥٢٦).

الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية مركز المراقب لدى الجمعية العامة إلى دورتها الحالية (مقرر الجمعية العامة ٧٠/٥٢٤). وأضاف أنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فإنه سيعتبر أن اللجنة تود أن توصي الجمعية العامة بأن ترجى البت في الطلب إلى دورتها الثانية والسبعين. ٤٥ - تقرر ذلك.

البند ١٦٨ من جدول الأعمال: منح مجتمع الديمقراطيات مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/C.6/71/L.3؛ A/70/142)

مشروع القرار A/C.6/71/L.3: منح مجتمع الديمقراطيات مركز المراقب لدى الجمعية العامة

٤٦ - الرئيس: أشار إلى أن الجمعية العامة قررت، في دورتها السبعين، إرجاء البت في طلب منح مجتمع الديمقراطيات مركز المراقب لدى الجمعية العامة إلى دورتها الحالية (مقرر الجمعية العامة ٧٠/٥٢٥). وأضاف أنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فإنه سيعتبر أن اللجنة تود أن توصي الجمعية العامة بأن ترجى البت في الطلب إلى دورتها الثانية والسبعين.

٤٧ - تقرر ذلك.

٤٨ - السيدة ديبيغز لا أو (كوبا): قالت إنه على الرغم من أن كوبا تنضم إلى توافق الآراء على إرجاء البت في طلب منح مركز المراقب، فإنها تود الإشارة إلى أنها وجهت الانتباه في الدورة السبعين إلى عدم استيفاء منظمة مجتمع الديمقراطيات للمعايير المطلوبة المنصوص عليها في مقرر الجمعية العامة ٤٩/٤٢٦ وإلى إجراءاتها ذات الدوافع السياسية ضد الدول ذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة. وسيكون منح مركز المراقب لتلك المنظمة سابقة سلبية للغاية

الأحزاب السياسية الرئيسية في آسيا، سواء منها الحاكمة أو المعارضة. وأضافت أنه ليس من قبيل المبالغة الإسهاب في تأكيد أهمية الدور الأساسي للبرلمانات الوطنية، ومن ثم الأحزاب السياسية التي تتألف منها هذه البرلمانات، في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد كان المؤتمر داعما قويا وثابتا للأمم المتحدة؛ إذ يعلن في ميثاقه التزامه القاطع بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وحثت أعضاء اللجنة على تأييد مشروع القرار المتعلق بمنح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب في الجمعية العامة.

٥٥ - السيد توي (كمبوديا): قال إن زيادة مشاركة الأحزاب السياسية التي تمثل أصوات القواعد الشعبية سيؤدي إلى التنفيذ الفعلي لخطة عام ٢٠٣٠. والمؤتمر، بوصفه شبكة واسعة النطاق من الأحزاب السياسية الآسيوية التي تربط علاقات تعاون وثيقة مع الأحزاب في مناطق أخرى، يوجد في وضع يؤهله تماما للمساهمة في أداء تلك المهمة. ومنح المؤتمر مركز المراقب في الجمعية العامة سُنَّاح له مواءمة أنشطته مع أهداف الأمم المتحدة. وأضاف أن توافق الآراء قد تحقق تقريبا بشأن هذه المسألة في السنة السابقة، وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل إليه في الدورة الحالية.

٥٦ - السيد حتي (لبنان): قال إن لبنان يؤيد مشروع القرار الذي يطلب منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب في الجمعية العامة. فأنشطته تساهم في النهوض بمقاصد الأمم المتحدة وتغطي مسائل تم الجمعية العامة. ويمكن للمؤتمر أن يقدم مساهمة بناءة في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، التي تشير إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في جميع البلدان في إطار العمل بروح الشراكة التعاونية. وأضافت أن المؤتمر نموذج أمثل للنهج التعاوني اللازم، معربا عن أمل وفد بلده في أن يسفر طلبه بالحصول على مركز المراقب عن نتائج إيجابية.

٥٢ - السيد هاهن تشونغني (جمهورية كوريا): عرض مشروع القرار A/C.6/71/L.4، فقال إن أستراليا وإندونيسيا ولبنان وماليزيا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأشار إلى أن المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية يمثل أكثر من ٣٥٠ حزبا سياسيا في ٥٥ بلدا في آسيا، وقد أصبح، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٠، قوة سياسية إيجابية للتفاهم فيما بين البلدان والشعوب الآسيوية. ويشكل المؤتمر شبكة من الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة على السواء تشارك مشاركة كبيرة في الأنشطة الحكومية. وهكذا فيمكن القول بأن المؤتمر شبه منظمة حكومية دولية تختلف اختلافا صارخا عن المنظمات غير الحكومية الأخرى.

٥٣ - وفيما يخص مقاصد المؤتمر وأنشطته، قال إن المؤتمر قد عقد مؤتمرات وحلقات عمل خاصة بشأن قضايا عالمية رئيسية مثل التخفيف من وطأة الفقر، والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية، وتمكين المرأة، والاتجار بالبشر، والتنمية الخضراء، والتعاون الاقتصادي الإقليمي، ومنع الفساد. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، استضاف المؤتمر المؤتمر الثلاثي الأول للأحزاب السياسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الذي حدد المشاركون فيه الفقر والتدهور البيئي بصفتيها أخطر تحديين مشتركين، واتفقوا على العمل في سبيل إنشاء منتدى عالمي للأحزاب السياسية. وأضاف قائلا إن المؤتمر يستوفي إلى حد كبير وبما فيه الكفاية المعايير اللازمة لمنح مركز المراقب في الجمعية العامة. وقال إن وفده يدعو أعضاء اللجنة إلى النظر بطريقة إيجابية واستشراكية في طلبه الحصول على مركز المراقب.

٥٤ - السيدة ساماراسينغ (سري لانكا): قالت إنه منذ إنشاء المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية في عام ٢٠٠٠ وهو يسعى إلى تعزيز التعاون السياسي وإلى أن يشكّل إطارا لمد جسور وشبكات المنفعة المتبادلة فيما بين

٥٧ - السيد بيلين (الفلبين): قال إن المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية قد يغدو قناة تتسم بالفعالية والكفاءة في ما بين الجمعية العامة والحكومات في آسيا. فأعضاؤه يؤدون دورا هاما في تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الناشئة، وما برحوا يعملون سويا بصورة وثيقة في مجالات مثل حماية البيئة، والكوارث الطبيعية، وتخفيف وطأة الفقر، وكلها من أولويات الجمعية العامة. والمؤتمر يستوفي المعايير المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٤٩/٤٢٦، فأعضاؤه هم مسؤولون حكوميون وأعضاء في البرلمانات، وهذا ما يسبغ على المنظمة طابعا حكوميا دوليا. والفلبين تدعو اللجنة إلى النظر في الطلب بغية درسه على النحو الواجب في نهاية المطاف.

٦١ - السيد كبير (بنغلاديش): قال إن المؤتمر يمثل منبرا لأطراف سياسية شتى تتبادل فيه الآراء بشأن التزاماتها ومساهماتها فيما يتعلق بتعزيز ديمقراطية قائمة على التعددية والتسامح والتنوع في سياقاتها الوطنية الخاصة. وهو يتيح أيضا للأحزاب السياسية فرصة لإقامة علاقة طيبة فيما بينها بشأن مجالات التعاون الممكنة، ولتبادل الخبرات من أجل تقديم إسهامات قيمة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وبنغلاديش ملتزمة بدعم عمله، ولذلك فهي ترى وجاهة في السماح له بالحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة.

٦٢ - السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده لا يؤيد منح المؤتمر مركز المراقب لعدم استيفاء المعايير ذات الصلة. ولم يثبت أن أنشطة المؤتمر تعزز أهداف الأمم المتحدة، كما أنه يفتقر للطابع الحكومي الدولي. فينبغي حذف البند من جدول أعمال اللجنة السادسة لعدم وجود توافق في الآراء عليه.

٦٣ - السيد غارشاسبي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المؤتمر قد أصبح قوة سياسية إيجابية للتفاهم في ما بين البلدان والشعوب الآسيوية. ويتمثل غرضه المعلن في المساهمة في أعمال الأمم المتحدة وفي تحقيق الانسجام مع مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها والسعي، في الوقت نفسه، إلى تحقيق أهدافه الخاصة به المتمثلة في بناء جماعة آسيوية من خلال السلام الدائم والرخاء المشترك. وستساهم مشاركته في أعمال الجمعية العامة في الجهود الرامية إلى دعم مقاصد

٥٨ - السيدة زيتينوغلو أوزكان (تركيا): قالت إن وفدها سيكون قادرا على دعم توافق في الآراء بشأن طلب المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية منحه مركز المراقب في الجمعية العامة.

٥٩ - السيد ميدينا ميخياس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن مقرر الجمعية العامة ٤٩/٤٢٦ أشار إلى أن مركز المراقب لا ينبغي أن يمنح إلا إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية التي تغطي أنشطتها مسائل ذات أهمية للجمعية العامة. والمؤتمر الدولي هو منظمة سياسية محترمة ولكنه، بكل أسف، لا يستوفي الشروط الواردة في المقرر، لأنه ليس منظمة حكومية دولية. ولذلك، فإن وفده لا يسعه أن يوصي بمنح المؤتمر مركز المراقب، غير أنه يعرب عن بالغ تقديره لما يقوم به من عمل.

٦٠ - السيد موسيخين (الاتحاد الروسي): قال إنه ما من شك في أن مجال نشاط المؤتمر له أهمية كبيرة للجمعية العامة. بيد أن وفده يوافق على ما ذكره المتكلم السابق من أن المؤتمر لا يستوفي أحد أهم معايير الحصول على مركز المراقب

٦٦ - السيد هورنا (بيرو): قال إن وفد بلده يؤيد منح مؤتمر وزراء العدل في البلدان الإيبيرية - الأمريكية مركز المراقب في الجمعية العامة. فالمؤتمر منظمة حكومية دولية تتألف من الدول الأعضاء في الجماعة الإيبيرية - الأمريكية. ويتمثل هدفه في تحسين إقامة العدل في المنطقة عن طريق تعزيز وضع سياسات عامة يمكن أن تطبقها الدول الأعضاء، ومن خلال إقامة تحالفات إقليمية ودون إقليمية. ويشمل عمله الإصلاح القضائي، وسبل اللجوء إلى القضاء، والتكنولوجيات الجديدة، ومكافحة العنف الجنساني والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتعاون القضائي الدولي. وبيرو مقتنعة بأن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر وزراء العدل في البلدان الإيبيرية الأمريكية سيعزز هدف توطيد العدالة على الصعيد الدولي.

البند ١٧١ من جدول الأعمال: منح المنظمة الدولية للشباب في البلدان الإيبيرية - الأمريكية مركز المراقب في الجمعية العامة (A/71/192 و A/C.6/71/L.6)

مشروع القرار A/C.6/71/L.6: منح المنظمة الدولية للشباب في البلدان الإيبيرية - الأمريكية مركز المراقب في الجمعية العامة

٦٧ - السيدة بالاسيوس بالاسيوس (إسبانيا): قالت، في معرض تقديمها لمشروع القرار A/C.6/71/L.6، إن الأرجنتين والجمهورية الدومينيكية والسلفادور قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضافت أن مشروع القرار مشفوع بمعلومات داعمة، بما في ذلك الاتفاق التأسيسي، تثبت مركز المنظمة الدولية للشباب في البلدان الإيبيرية - الأمريكية بصفتها منظمة حكومية دولية. وبما أنها منظمة الشباب الدولية العامة الوحيدة في العالم، فقد كانت في مقدمة الجهات التي قامت بصياغة المعاهدة الدولية الأولى المتعلقة بحماية حقوق الشباب، وهي الاتفاقية الإيبيرية الأمريكية

ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وقال إن وفده يؤيد مشاركة المؤتمر في وقائع دورات الجمعية العامة بصفة مراقب.

البند ١٧٠ من جدول الأعمال: منح مؤتمر وزراء العدل في البلدان الإيبيرية - الأمريكية مركز المراقب في الجمعية العامة (A/71/191 و A/C.6/71/L.5)

مشروع القرار A/C.6/71/L.5: منح مؤتمر وزراء العدل في البلدان الإيبيرية - الأمريكية مركز المراقب في الجمعية العامة

٦٤ - السيدة بالاسيوس بالاسيوس (إسبانيا): قالت، في معرض تقديمها لمشروع القرار A/C.6/71/L.4، إن السلفادور قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضافت أن مشروع القرار مشفوع بمعلومات داعمة، بما في ذلك الاتفاق التأسيسي واتفاق المقر، تثبت مركز مؤتمر وزراء العدل في البلدان الإيبيرية - الأمريكية بصفته منظمة حكومية دولية. وباب العضوية في المؤتمر مفتوح لجميع الدول الأعضاء في الجماعة الإيبيرية - الأمريكية، ممثلة بوزراء العدل فيها أو نظرائهم. والمؤتمر يساهم في تشجيع إرساء مجموعة قوانين مشتركة في المنطقة، وفي تعزيز الأمان القانوني داخلها من خلال إقامة حوار مع جميع المؤسسات القضائية في الدول الأعضاء فيه.

٦٥ - وتتمثل أولوياته الموضوعية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإصلاح أنظمة السجون، وتحديث أساليب إقامة العدل، وتوفير سبل اللجوء إلى القضاء، ومنع العنف والجريمة. ويستهدف المؤتمر تعزيز محفل قانوني مترابط إيبيري - أمريكي لديه مؤشرات وغايات في مجال العدالة. والمؤتمر طرف فاعل له دور رئيسي في إطلاق المبادرات الإقليمية في مجالي العدالة والأمن، يمتلك القدرة على توفير الدعم الفني والتشغيلي لإدارات الأمم المتحدة وبرامجها وأجهزتها. ولتلك الأسباب، يطلب وفد بلدها من اللجنة السادسة تأييد مشروع القرار المعروض عليها.

بالنظر إلى المساهمة القيّمة التي يقدمها الشباب الإيبيري - الأمريكي في اتخاذ مبادرات تعزز أهداف الأمم المتحدة.

البند ١٧٢ من جدول الأعمال: منح منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ مركز المراقب في الجمعية العامة (A/71/231 و A/C.6/71/L.8)

مشروع القرار A/C.6/71/L.8: منح منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ مركز المراقب في الجمعية العامة

٧١ - السيد باي (فيجي): عرض مشروع القرار A/C.6/71/L.8، وقال إن تونغا وسري لانكا قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار. وأضاف أن منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ هو محفل للعمل التعاوني فيما بين بلدان الجنوب بشأن الاقتصاد الأخضر، ومحاولة جسورة لمعالجة مسائل التنمية المستدامة من خلال اتباع نهج منظم وشامل. وهو يعمل على تمكين السكان في منطقة المحيط الهادئ باعتبارهم أصحاب مصلحة رئيسيين في تنميتهم، وعلى تمكينهم من اتخاذ قرارات مشتركة بشأن نتائجها. والمنتدى منظمة حكومية دولية أنشئت للتركيز على الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، وعلى بناء قدرة الجزر على مواجهة تغير المناخ والقضاء على الفقر. وطالما شعر سكان جزر المحيط الهادئ بالانفصام بين الأعمال المضطّعة بها في الأمم المتحدة وبين ما يتم القيام به حالياً من أعمال في المنطقة. ولقد تخلف معظم بلدان المنطقة عن الركب في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ويجب عدم السماح بتكرار ذلك فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويعالج طلب الحصول على مركز المراقب الأسباب الجذرية للانفصام، حيث إنه يسد فجوة حرجة بما يتيح اتباع نهج أكثر تكاملاً، ويعزز تحقيق تنمية مستدامة فعلية لجميع سكان منطقة المحيط الهادئ.

٧٢ - السيدة بيثام - ماليلغاوي (ساموا): قالت إنه على الرغم من أن ساموا تنتمي إلى مجموعة الدول النامية

المتعلقة بحقوق الشباب. وهي تعمل على صياغة وتنفيذ السياسات العامة، وفتح قنوات المشاركة لتمكين الشباب من المشاركة في صنع القرار وتعزيز دورهم في عمليات التحول الاجتماعي.

٦٨ - وتعمل المنظمة كذلك على إنتاج ونشر المعرفة، وعلى خلق تآزر بين مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية من أجل تعزيز مبادرات التعاون الإقليمي وتعزيز المزيد من الروابط مع المنظمات والوكالات والبرامج الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ومع مصارف التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى في المنطقة الإيبيرية - الأمريكية. وهكذا فإن عملها يعكس المبادئ والقيم التي تقترحها الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بإحقاق الحقوق وضمانها في مجتمعات ديمقراطية ومتناسكة، على أساس اتباع نهج شامل إزاء الشباب. وطلبت من اللجنة السادسة تأييد مشروع القرار المعروض عليها.

٦٩ - السيد هورنا (بيرو): قال إن وفد بلده يؤيد منح المنظمة الدولية للشباب في المنطقة الإيبيرية - الأمريكية مركز مراقب في الجمعية العامة. فعملها يتماشى تماماً مع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، التي تدعو الشباب إلى أن يكونوا عاملاً من عوامل التغيير؛ وكما قال الأمين العام، فإنهم جزء من زخم عالمي يهدف إلى إحداث قطيعة مع الماضي ووضع العالم على مسار تنمية أكثر استدامة.

٧٠ - السيدة سيراتو (هندوراس): قالت إن بلدها عضو في المنظمة الدولية للشباب في المنطقة الإيبيرية - الأمريكية وهي تؤيد طلبها الحصول على مركز مراقب، مما سيمكّن المنظمة من زيادة وتيرة المداولات المتعلقة بشؤون الشباب والمساعدة على شحذ التركيز على الدور الأساسي الذي يضطلع به الشباب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهندوراس تدعو جميع الوفود إلى تأييد الطلب،

الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، فإنها ليست عضوا في منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ. وأشارت إلى المعلومات الأساسية المقدمة مع مشروع القرار (A/71/231، المرفق ١) الذي جاء فيه أن المنتدى هو النظير الإقليمي للبعثات الدائمة لدول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، فأكدت أن المنتدى لا يمثل سوى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لها بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

٧٣ - السيد هوفانن راي (بابوا غينيا الجديدة): قال إن حكومته تدرك أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية العاملة في إطار الأمم المتحدة من أجل طرح مسائل ذات اهتمام مشترك. وبابوا غينيا الجديدة ليست عضوا في منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ. وهي تؤيد تأييدا تاما منتدى جزر منطقة المحيط الهادئ، المنظمة الإقليمية البارزة في منطقة المحيط الهادئ التي مُنحت مركز مراقب لدى الجمعية العامة في عام ١٩٩٥. وقال إن وفد بلده لن يقف، مع ذلك، في طريق نظر اللجنة السادسة الإيجابي، إذا رغبت في ذلك، في طلب منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ الحصول على مركز المراقب.

٧٤ - السيدة زيتينوغلو أوزكان (تركيا): قالت إن بلدها شريك أساسي لمنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، وهو يؤيد توافقا في الآراء يمكن التوصل إليه بشأن طلب المنتدى الحصول على مركز مراقب في الجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.